تحديات مجتمع المعرفة وانعكاساتها على العملية الإشرافية بمرحلة رياض الأطفال "دراسة تحليلية"

إعداد

أ.د/ أحمد إبراهيم أحمد
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة بنها

د/ عبد الحميد عبد الفتاح شعلان
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة بنها

نوف على فخري الرشيدي

تحديات مجتمع المعرفة وانعكاساتها على العملية الإشرافية بمرحلة رياض الأطفال

"دراسة تحليلية"

إعداد

أ.د/ أحمد إبراهيم أحمد
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة بنها

د/ عبد الحميد عبد الفتاح شعلان
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة بنها

نوف على فخري الرشيدي

أولاً: الإطار العام للبحث:

مقدمة البحث:

لقد أصبح العالم اليوم مترابطاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً بحيث لم يعد هناك جزء بمنأى عن التفاعل والتأثر بالأجزاء الأخرى إلا أن الغالبية العظمى من دول العالم تواجه عدداً من التحديات التي تفرض نفسها على التعليم بشكل عام وعلى مرحلة رياض الأطفال بشكل خاص.

وينطلق الإشراف الحديث من كونه عملية تعاونية تتطلب الثقة والتقدير المتبادلة بين المشرف والمعلم بما يمكنهما من الوصول إلى مفاهيم مشتركة حول القضايا التي تهمها للعمل معاً بوصفهما زميلين متعاونين في الوصول إلى قرار وهذا يعني أن الإشراف العصري أصبح يركز على تنمية القدرة الداخلية عند العلم والخاصة بضبط سلوكه وتعديله نحو الأفضل كما حدده ويرغب فيه المشرف التربوي من خلال الثقة والتقدير المتبادل بين المشرف والمعلم ومشاركته في صنع القرار الخاص به وحتى تستطيع مرحلة رياض الأطفال أن تحقق أهدافها وتحقق الجودة المنشودة فيقع على المشرف التربوي مسئولية تحسين المواقف التعليمية حتى يتمكن المعلم والأطفال من التعلم على نحو أكثر فاعلية بالإضافة إلى تحسين تربية النشئ وإثارة المعلمين من أجل تحسين العملية التعليمية وتقديم أفضل ما عندهم من أجل تربية الطفل في مجتمع ديمقراطي حديث(١).

مشكلة البحث:

يعد هذا العصر عصر التحديات المتنوعة والتي تنعكس بدورها على كافة مناحي الحياة بشكل عام وعلى المنظومة التعليمية بشكل خاص والتي يقع في نطاقها مرحلة رياض الأطفال،

ولعل من أهم خصائص العصر الحالي التغيير السريع والذي تظهر مظاهره فيما يعرف بثورة المعارفة وانفجار المعلومات فلم تعد المعرفة ثابتة أو محددة بنقطة بداية أو نهاية ولكن أصبحت متغيرة ولا نهائية مما أدى إلى ظهور فروع جديدة من المعارف والعلوم الحديثة، وبالتالي أصبحت الثورة المعلوماتية من مصادر القوة وارتفاع معدلات نموها يفتح تخصصات جديدة وبالتالي تنعكس أيجاباً على الرافد التعليمي بالمجتمع ومنه مرحلة رياض الأطفال.

يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

"كيف تنعكس تحديات مجتمع المعرفة على العملية الإشرافية بمرحلة رياض الأطفال؟"

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما أهمية مرحلة رياض الأطفال؟

٢- ما أهم تحديات مجتمع المعرفة؟

٣- ما أهم محددات العملية الإشرافية بمرحلة رياض الأطفال؟

٤- ما انعكاسات تحديات مجتمع المعرفة على العملية الإشرافية بمرحلة رياض الأطفال؟

أهـــداف البحـــث:

يهدف البحث الحالي إلى إبراز تحديات مجتمع المعرفة وانعكاساتها على العملية الإشرافية بمرحلة رياض الأطفال، وذلك من خلال:

- الكشف عن أهمية مرحلة رياض الأطفال.
- الوقوف على أهم تحديات مجتمع المعرفة.
- التعرف على أهم محددات العملية الإشرافية بمرحلة رياض الأطفال.
- تحديد أهم انعكاسات تحديات مجتمع المعرفة على العملية الإشرافية بمرحلة رياض الأطفال.

منهـــج البحـــث:

تقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لتحقيق هدفه، حيث يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره، وهو يهتم بتحديد الظروف والعقبات التي توجد بين الوقائع، كما يهتم بتحديد المسارات الشائعة أو السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند العاملين والجماعات وطرائقها في النمط والتطور.

ثانيا : أهمية مرحلة رياض الأطفال :

لا يقلّ دور رياض الأطفال أهميّةً عن دور المدارس؛ بل تعتبر أهمّ مرحلةٍ لأنّها أولى خطوات تعليم الطفل حتى وإن كان هذا التعليم لا يعتمد على القراءة والكتابة، فهي تُطوّر مهارات الطفل الحركيّة، وتساعده على التعبير عن نفسه وخياله، وتقوّي شخصيّته إذا تمّت تنشئته تنشئة صحيحة، وهذا يعتمد على المعلّمات فيها، ويجب على المسؤولين الانتباه إلى المعلّمات في الروضة وتنمية مهاراتهنّ وإعطائهنّ دوراتٍ كي يقمن بدورهن على أكمل وجه؛ حيث إنّ الروضة من الممكن أن تكون من أخطر المراحل على الطفل إذا لم تتمّ تنمية قدراته ومهاراته تنميةً صحيحة، وتكمن أهمية مرحلة رياض الأطفال في كونها[٢]:

- **تهيئة الطفل للمدرسة مرحلة رياض الأطفال:** تنقل الطفل من جوّ الأسرة والبيت إلى العالم الخارجي، وتهيّئه لمرحلة المدرسة والاعتماد على النفس بدلاً من الاعتماد على الأهل، وهي تنمّي قدراته الحركيّة من خلال اللعب، وتأتي هذه المرحلة باعتبارها أولى مراحل تربية وتعليم الطفل السلوكيّات والآداب، كما تعلّم الطفل على العمل بروح الفريق والتعاون مع أقرانه والاندماج معهم، حتى لا يصبح الطفل انطوائياً وخجولاً، كما أنّها تقوّي العلاقة بين الطفل ومعلّمته كي يستعدّ لمرحلة المدرسة، ولا يكون دور المعلّم جديداً على الطفل.
- **تنمية قدرات الطفل العقلية:** إنّ مرحلة رياض الأطفال تفيد الطفل في تنمية قدراته العقليّة من خلال تعليمه على العد بشكلٍ بسيط، وهذا يساعده على التذكّر ومعرفة الأعداد، كما أنها تُنمّي قدراته الكلاميّة، وتجعله قادراً في التعبير عن نفسه وأفكاره، أمّا من الناحية السلوكيّة فإنّها تعلمه الأخلاق والآداب الحميدة، ومن المهم تعليم الطفل النظافة في هذه المرحلة.

ثالثا : تحديات مجتمع المعرفة :

تواجه مجتمع المعرفة في الوقت الحاضر مجموعة من التحديات تنعكس على كافة ميادين الحياة بشكل عام والتعليم بشكل خاص ومنه مرحلة رياض الأطفال على اعتبار أنها تتبنى تربية الطفل ندباً عن الأسرة في وسط أمواج متتالية من التغيير سواء من وسائل الإعلام أو بيئة الأقران أو غيرهم، ومنها ما يلي : الثورة التكنولوجية، الثورة المعلوماتية والمعرفية، ثورة الاتصال والانتقال،

الثورة الإيكولوجية، العلاقة الوثيقة بين التقدم العلمي والتنمية، الخبرة المتكاملة في رياض الأطفال، الالتزام بأخلاقيات المهنة برياض الأطفال، الانتقال من الانفتاح الاستهلاكي إلى الانفتاح الإهلاكي، ويمكن عرض هذه التحديات على النحو التالي[٣]:

١- الثـــورة التكنـولـوجيـــة:

تمثل التكنولوجيا عاملاً هاماً في تحديد ثورة المجتمع الحديث ومن ثم فإن نجاح عملية تحديث المجتمع تعتمد على قدرته على استيعاب التغيرات التكنولوجية الحديثة بما تفرضه من قواعد سلوكية ومن قيم مجتمعية.

٢- الثورة المعلوماتيـة والمعـرفيـة:

لاشك أن المعرفة العلمية تتزايد في الوقت الحاضر باستمرار وتبرهن على مستقبل أكثر تعقيداً وأعظم تطوراً لأنها تولد أمام الإنسان تحدياً كبيراً سواء في المعايشة المستمرة أو التجاوب الدائم أو التكيف المرن مع هذا التحدي.

٣- ثـــورة الاتصـــال والانتقـــال:

لاشك أن التطور الهائل في الاتصال قد وضع الإنسان أمام مفهوم جيد للزمان والمكان مما جعله أكثر قدرة على الإفادة من وقته وبالتالي أصبح يتبادل الرأي والحوار حول قضاياه في أسرع ما يمكن وذلك عبر شبكات الاتصال.

٤-الثـــورة الإيكولـوجيـــة:

تعبر البيئة عن مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي يعيش فيها الإنسان وتؤثر على عملياته الحيوية على اعتبار أنها تمثل الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويؤثر في عملياته ويرتبط بحياته ومن ثم يتحكم في تصرفاته.

٥- العلاقة الوثيقة بين التقدم العلمي والتنمية :

تعتبر التنمية عملية تغيير للواقع الاجتماعي والارتقاء به في طريق التقدم ومن ثم فإنها تنطلق من زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع وحسن الاستهلاك وذلك يفرض نفسه على التعليم حتى ينشر الوعي الإنتاجي بين أفراده وكافة عناصره البشرية على اعتبار أن ترشيد الاستهلاك خير

وسيلة للبقاء والاستمرار والتعليم في هذا الإطار له أثر فعال على اعتبار أنه أداة أساسية من أدوات التنمية ووسائله.

٦- الخبرة المتكاملة في رياض الأطفال:

لما كان المنهج الحالي لرياض الأطفال يسعى إلى تحقيق النمو الشامل المتكامل لطفل الروضة، لذا فإن الخبرات التعليمية المتكاملة التي تقدم للأطفال من أهم العوامل التي تعمل على تحقيق نموهم الشامل المتكامل جسمياً، عقلياً، وانفعالياً، ولابد لهذه الخبرات أن توفر فرصاً متنوعة لإثارة دوافع الأطفال الفكرية نحو التعلم والمشاركة والتعبير عن الذات[٤].

كما توفر لهم الفرصة لأداء الأنشطة والممارسات التي تتلاشى فيها الحدود والفواصل بين المجالات التعليمية المختلفة، حيث تتكامل الخبرات التعليمية من محتوى المنهج في المجالات (اللغوية، الدينية، الاجتماعية، الرياضية، العلمية، الفنية، الحركية، والموسيقية)، مع الخبرات التعليمية من نواتج التعلم في المجالات (الجسمي الحركي، الاجتماعي الوجداني، العقلي المعرفي، ... الخ)، فيستطيع الطفل الإنغماس في أداء الأنشطة، يجرب؟، ويلاحظ، ويصف، ويقارن، ويصنف، ويلعب، ويقرر، ويحل مشكلات، ويجري، ويلون، ويعبر، ويناقش، وينقد ... الخ، من الأنشطة والخبرات المتنوعة التي يتعرض لها الأطفال، والتي تكسبهم المعارف، والمهارات، والاتجاهات، والقيم ... كما تسهم في بناء شخصيتهم وتعلمهم الأساليب السلوكية السلمية والعادات المرغوبة، ولابد أن تتسم الخبرات المتكاملة بالتدرج في مستواها، والتنوع في موضوعاتها، والثراء في أنشطتها، والحرية، والمرونة في ممارساتها، وتعرف الخبرة التعليمية المتكاملة في رياض الأطفال بأنها "مجموعة المواقف والممارسات التعليمية والأنشطة المخطط لها من قبل المعلمة والتي يمارسها الطفل داخل قاعة النشاط أو خارجها مع مراعاة المرونة والتنوع والتكامل والترابط بين مجالات التعلم المختلفة، والتي تساعد على النمو الشامل المتكامل للطفل في جميع المجالات، وتحقيق التوازن بين جوانب النمو المختلفة.

ويدور محتوى الخبرة التعليمية المتكاملة حول موضوعات محددة، أو مفاهيم رئيسية، تتفرع إلى عدد من المفاهيم الفرعية التي يدور حولها موضوع الخبرة، في إطار منطقي من البسيط إلى

المركب، ومن السهل إلى الصعب، ومن العام إلى الخاص، على أن يتم تخطيط الخبرات التي تدور حول هذه المفاهيم بشكل متكامل يلغي الحواجز بين المجالات التعليمية المختلفة (اللغوية، والعلمية، والفنية، والاجتماعية، والرياضية، والدينية) ويكون الطفل هو محور اهتمام هذه الخبرة، بما يوفر له فرص النمو المتكامل جسمياً، وعقلياً، وانفعالياً، بما يعمل على تكامل جوانب نموه وشخصيته"[٥].

وهناك مجموعة من الشروط التي يجب مراعاتها عند التخطيط لخبرة تعليمية متكاملة يمكن عرضها على النحو التالي:

١- تحديد الأهداف التعليمية التي تحقق التكامل بين المخرجات من نواتج التعلم، والمخرجات من محتوى المنهج.

٢- تنويع الخبرات التي تقدم للأطفال وتكاملها وتوازنها تلبية لحاجاتهم وميولهم.

٣- الاهتمام بطرق عرض المثيرات والابتعاد عن عرضها بالإطار التقليدي المباشر مع التأكيد على ملاءمتها للمستوى العقلي للأطفال.

٤- توفر الخبرات التي تقدم للأطفال فرصاً للتعليم والتعلم النشط الإيجابي عال الجودة، من خلال اللعب والبحث والاستكشاف.

٥- تركز الخبرات على الطفل باعتباره محور العملية التعليمية.

٦- تراعي الخبرات المصممة للطفل عمر الطفل، خصائص نموه، قدراته، وحاجاته المختلفة[٦].

٧- تراعي الخبرات المتكاملة المقدمة للطفل التدرج في مستوى الخبرة (من البسيط إلى المركب – من السهل إلى الصعب – من العام إلى الخاص)، كما تراعي التدرج في الخبرات المقدمة للأطفال من المستوى الأول إلى المستوى الثاني[٧].

وتهدف الخبرة التعليمية المتكاملة بمرحلة رياض الأطفال إلى ما يلي:

- تنمية مهارة الملاحظة والوصف والتفسير من خلال العمل الحر في الأركان وممارسة الألعاب المختلفة خارج قاعة النشاط.
- الكشف عن الموهوبين والمبدعين في المجالات المختلفة.

- تنمية روح التعاون والمشاركة بين الأطفال، من خلال العمل الحر في الأركان، وممارسة الخبرات المباشرة[٨].
- تنمية التذوق الفني والحس الجمالي لدى الأطفال، وذلك من خلال ممارسة الفنون المختلفة الموسيقية، والحركية، والرسم والتلوين، والقص واللصق.
- تنمية مهارات الاستماع والتحدث، والاستعداد القراءة والكتابة[٩].
- تنمية الثقة بالنفس والاعتماد على الذات.
- تنمية الشعور بالانتماء والمواطنة، وتقبل الآخر.

٧- الالتزام بأخلاقيات المهنة داخل رياض الأطفال:

لابد من أي مجتمع، وأي جماعة من الناس من وجود بعض الأعراف والتقاليد والأخلاقيات التي تنظم العمل والتفاعل بين الناس، وإذا كان الأمر كذلك بين العامة من البشر، فما بالنا عندما يتعلق الأمر بالتربية والتعليم في المجتمع المدرسي، وخاصة عندما تكون فئة المتعلمين المستهدفين هم أطفالنا الصغار الذين نربيهم على المثل والخلق القويم، ومن هنا فقد ظهرت أهمية كبيرة، وحاجة ماسة إلى وجود وثيقة تحدد السلوك المتوقع من المعلمة فيما يعرف بأخلاقيات المهنة لدى المعلمة التي تنظم العلاقة بين المعلمة والأطفال، المعلمة وزميلاتها في الروضة، المعلمة وأولياء الأمور ... وهكذا[١٠].

ويعرف ميثاق أخلاقيات المهنة بأنه "مجموعة القيم والمثل العليا والأخلاقيات التي يسعى المعلمون إلى الالتزام بها، والتي تنظم العمل والتفاعل في البيئة التربوية أثناء أدائهم لما هو منوط بهم من أعمال[١١].

ولذلك يعد ميثاق أخلاقيات المهنة محك ومعيار للسلوك الرشيد، الذي يمكن من خلاله الحكم على المعلمين أثناء أدائهم لمختلف الوظائف التي يقومون بها، كما يعد إطار مرجعي ينظم العمل والسلوك المهني في المجتمع المدرسي.

ويتضمن ميثاق أخلاقيات المهنة لمعلمة الروضة معيارين على جانب كبير من الأهمية، وهما التزام أخلاقيات المهنة، الالتزام بالتنمية المهنية المستدامة.

انعكاس تحديات مجتمع المعرفة على العملية الإشرافية بمرحلة رياض الأطفال:

يعتبر الإشراف التربوي الجهاز العصبي للعملية التربوية من حيث متابعته وتوجيهاته وأدلته ونشراته وبرامجه التدريبية وندواته وخبراته وتميزه في الذكاء وحسن التدبير ودعمه المستمر للمعلم والتلميذ والمنهج، وكل ما يتعلق بالعملية التعليمية التعلمية من مرافق ومبان ونشاطات ومعدات، وما إلى ذلك، وبالتالي إن مسألة التصعيد من فاعلية الأداء في عملية الإشراف التربوي، مسألة في غاية الأهمية إذ أنه كلما ازدادت كفاءة المشرف التربوي كان مردود ذلك على كفاءة المعلم، مما يخص بالنفع التلميذ الذي هو محور العملية التربوية، وتسعى كل من وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين، ووزارة المعارف في المملكة العربية السعودية والرئاسة العامة لتعليم البنات جاهدة من أجل استحداث كادر فاعل وإدارة كفء، تضطلع بمهام ومسئوليات الإشراف التربوي للنهوض بمستوى العملية التعليمية التعلمية، حيث أن الإشراف التربوي نظام فرعي ضمن النظام التعليمي، وإن مدخلاته تلعب دوراً مهماً في تشكيل مخرجاته وتحديد عملياته ولكي يكون مفهوم الإشراف التربوي شاملاً ومتكاملاً ومتسقاً مع المفاهيم السائدة في بعض الدول المتقدمة، فإن التطلعات المستقبلية التي نطمح إلى بلوغها في مجال الإشراف التربوي لمواكبة تطورات العصر هي:

١- إن التطور الأكاديمي والتربوي السريع في مجال التربية والتعليم بحاجة ماسة إلى مشرفين تربويين على مستوى عال من التدريب في مجال عملهم، وهذا يستوجب عمل خطة محكمة لتدريب المشرفين التربويين، على أن تكون هذه الخطة مستمدة من الحاجة إلى ذلك ومن الخبرات والتجارب التربوية العالمية.

٢- إن ممارسة المشرف التربوي لم تشهد بعد ذلك التطور الذي يتوافق وتطور مجال التربية والتعليم، مما يدعو إلى إنشاء برامج جامعية أو كليات لتخريج المشرف التربوي الجيد الإعداد، والذي يتلقى الدروس الخاصة بالإدارة والقيادة والإشراف والبحث العلمي والاتصال التربوي ونظريات النمو والمراهقة والطفولة[١٢].

٣- استحداث إدارة خاصة لترشيح المشرف التربوي للعمل في مجال الإشراف، وفق شروط ومعايير مدروسة أهمها الذكاء والتميز في الأداء والقدرة على الإبداع والمهارات البحثية والثقافة الواسعة وأن يجتاز اختبار صمم على هذا الأساس إضافة إلى المقابلة الشخصية.

٤- سوق العمل بحاجة إلى عدد كبير من المشرفين التربويين، وبعدد يتناسب مع أعداد المدارس الموجودة في البلدين، وذلك لتخصيص مشرف تربوي واحد على الأقل ليكون مشرفاً مقيماً في المدرسة، لاسيما ونحن نشهد عصر الانفجار المعرفي الذي يستوجب وجود مشرف مقيم في المدرسة للوقوف على مجريات الأمور ولتقديم العون والمساعدة وقت الحاجة.

٥- استحداث مؤتمرات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي تعقد على الأقل مرة واحدة كل عام خاصة بالمشرفين التربويين، تقدم من خلالها الدراسات الجديدة والبحوث وأوراق العمل المقترحة ويتم تبادل الخبرات والأفكار.

٦- تغيير مسمى (التوجيه التربوي) في مملكة البحرين إلى الإشراف التربوي باعتبار أن التوجيه عملية خاصة بالطلبة بينما الإشراف هو التفاعل مع العملية التعليمية ومد يد المساعدة والعون[١٣].

٧- عند تعيين المشرف الجديد، يفضل أن يجتاز التطبيق العملي على الإشراف التربوي لمدة فصل دراسي واحد، وذلك لمشاهدة عملية الإشراف ميدانياً والاستفادة من خبرات المشرفين القدامى قبل الممارسة.

٨- استحداث إدارة عامة خاصة بالإشراف التربوي في وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين، وتزويدها بمركز للمعلومات في مجال الإشراف التربوي، وذلك ليتسنى لها العمل في ضوء المفهوم الحديث للإشراف التربوي المتكامل، وتتمكن من توفير الكفايات الإشرافية اللازمة ومتابعة النمو المهني للعاملين والتصعيد من فاعلية الأداء.

٩- ضرورة التوجه نحو النظام اللامركزي في المملكة العربية السعودية، ومنح المشرف التربوي ومدير المدرسة بعض الصلاحيات التي تسمح بمطاطية ومرونة العمل، مما يسعد على إنجاز بعض المهام بسهولة ويسر.

١٠- تخفيض نصاب المشرف التربوي من الزيارات الميدانية والمداولات الإشرافية، لتمكينه من إجراء البحوث والدراسات في مجال تخصصه[١٤].

١١- إكثار عدد الزيارات الإشرافية للمدرسة الواحدة على مدار السنة، واعتبارها زيارات لأجل المساعدة وتحسين الأداء وتطوير المنهج الدراسي وبناء البرامج التدريبية اللازمة أكثر من كونها لمجرد تقويم الأداء ولتوجيه(١٥).

١٢- إشراك المشرف التربوي في تغيير المناهج لأجل التطوير لأنه أقرب من غيره في رؤية تطبيقها على الواقع والاحتياجات الفعلية.

١٣- إدراج رياض الأطفال في مملكة البحرين تحت مظلة التعليم العام الأساسي، وإعداد مشرفات تربويات متخصصات لرياض الأطفال للتصعيد من مستوى الأداء، وتحسين وضع رياض الأطفال التي تعتبر حجر الأساس في بناء شخصية الطفل، وإدخال تلك المرحلة في كل من مملكة البحرين والعربية السعودية ضمن نظام السن التعليمي لأهميتها.

١٤- تقديم الحوافز للذكور في جامعات مملكة البحرين للتخصص في مجال التربية والتعليم والإدارة التربوية، لعمل موازنة معقولة بين أعداد المعلمين والمعلمات والإداريين والإداريات من كل الجنسين في مدارس البحرين لاسيما وأن الدراسات أثبتت أن نسبة الذكور للإناث في مجال التعليم بلغت ١٢% عام ٧٧-٧٨.

١٥- إعادة النظر في برامج إعداد وتأهيل المعلمين وموافقتها لمتطلبات العصر والانفجار المعرفي والسكاني، وملاحقة النمو المهني للمعلمين عن طريق إقامة دورات مكثفة للتدريب أثناء الخدمة في مملكة البحرين مع تقديم الحوافز المشجعة وذلك للحاجة للكفاءات عالية الخبرة(١٦).

١٦- التوسع في إنشاء مدارس إضافية مزودة بالإمكانات البشرية والمادية عالية الفعالية، وذلك بسبب تزايد النمو السكاني في مملكتي البحرين والعربية السعودية مما يسبب كثافة تعفوق حدها في المدارس فيؤثر على مستوى التحصيل.

١٧- إدخال برامج التعليم المصغر والمبرمج والتعليم غير النظامي عن طريق الحاسوب والتلفزيون التربوي في جميع مراحل الدراسة لتكون داعمة ومساندة لعمل المعلم.

١٨- التنسيق والتعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في مجال التربية والتعليم، على اعتبار عملية التربية عملية استثمار للعقول البشرية لا عملية ربح آني.

١٩- الحد من ظاهرة الفاقد في التعليم كالرسوب والإعادة والتسرب وتكلفة التلميذ العالية وتدني المستوى التحصيل للطلبة واقتصاديات الحجم، وذلك عنطريق البحث والدراسة وإشراك المشرفين التربويين للقضاء على هذا الهدر(١٧).

٢٠- زيادة الإنفاق من الميزانية على التربية والتعليم ليتسنى للمشرفين التربويين والقائمين على التعليم إدخال التقنية الحديثة للمدارس بالشكل المناسب، الإكثار من البرامج التدريبية وورش العمل وإثراء مراكز التعلم بما هو جديد.

٢١- التنسيق والتعاون بين إدارات الإشراف التربوي والتدريب والمناهج على اعتبارها وحدة مكملة لبعضها.

٢٢- توحيد معايير استمارات التقويم المستخدمة من قبل المشرفين التربويين والمديرين والمدرسين لتجنب تضارب التعليمات.

٢٣- إشراك مديري مكاتب التربية العملية في اجتماعات المشرفين التربويين وفق خطة مدروسة وأهداف واضحة، للتنسيق فيما بينهم والاتفاق على معايير مشتركة في عملية الإشراف التربوي على طلبة التربية العملية في المملكة العربية السعودية، لبناء قاعدة أساسية متينة لأدائهم الوظيفي لدى انخراطهم الفعلي في المهنة(١٨).

٢٤- وضع أدلة سنوية للمشرفين التربويين لتبصيرهم بما هو متوقع منهم وتجديد هذه الأدلة وتطويرها سنوياً وفقاً للتطور التربوي الذي يشهده العقد.

٢٥- تشجيع المشرفين التربويين بالاشتراك في عمل أدلة للمعلمين تعينهم على أداء اعمالهم وتبصرهم بالنظم واللوائح والطرق الحديثة في التدريس.

٢٦- تشجيع المعلمين على إثارة تفكير الطلبة بتوجيه الأسئلة الذكية التي لا تتطلب الرد بنعم أولا وإنما كيف ولماذا، وأين، وماذا لو، ومتى واستثارة قدراتهم على الربط والتحليل والاستنتاج.

٢٧- إمداد المشرفين التربويين ببرامج تدريبية حول القيادة الإدارية وعملية صنع واتخاذ القرارات وفق الأساليب العلمية السليمة لإبعادهم عن إصدار القرارات العشوائية السريعة والحكم الشخصي(١٩).

٢٨- تعميم وظيفة المدرس الأول في جميع المدارس، ولجميع المراحل دون استثناء، وذلك لتعزيز فكرة توطين الإشراف التربوي على أن تكون المهام الموكلة إليه هي[٢٠]:

- الإشراف على سير عملية التدريس لمادة التخصص التي يشرف عليها.
- الإسهام في توزيع مهام تدريس مادة التخصص على مدرسي تلك المادة.
- زيارة المعلمين في فصولهم للوقوف على سلامة المادة العلمية وطرق التدريس وحسن إدارة الصف.
- تقديم الدروس النموذجية باستمرار.
- الاشتراك في التدريس بنصاب بسيط لتغطية حاجات المدرسة.
- الاشتراك في وضع الجدول المدرسي، والاجتماع مع مدرسي المادة لتقديم التعليمات والتوجيهات وتبادل وجهات النظر، والصعوبات التي يواجهونها.
- الإشراف على وضع أسئلة الامتحانات ومتابعة النتائج.
- متابعة مستوى تحصيل التلاميذ في مادة التخصص.
- الإسهام في تقديم البرامج التدريبية في أثناء الخدمة والندوات والمحاضرات وورش العمل لمدرسي مادة تخصصه.
- تشجيع ودعم التعاون بين مدرسي مادة تخصصه والمدرسين الآخرين.
- إعداد سجلات خاصة لكل معلم ومتابعة مستوى الأداء لديه.
- تقديم التقارير الشهرية أو الفصلية لمدير المدرسة عن سير العمل.
- الإسهام في تطوير المنهج الدراسي من جانب ما يتعلق بتخصصه الدقيق.
- تزويد المعلمين بالمستجدات والمعلومات التربوية الجديدة.
- إجراء البحوث ذات العلاقة بمجال التخصص[٢١].
- المساهمة في حل المشكلات والصعوبات التي تواجه المعلمين.
- إنشاء برامج خاصة للموهوبين وكذلك للضعاف في مادة تخصصه ومتابعتها.
- متابعة مراجعة التقارير الشهرية والسنوية للتلاميذ في مادة التخصص.

- المساهمة في خلق بيئة تعليمية سليمة قائمة على الاحترام والعلاقات الإنسانية.
- تشجيع المعلمين على الإطلاع على كل ما هو جديد في مجال التربية بشكل عام ومادة التخصص بشكل خاص.
- تشجيع العمل الجماعي والتعاون بين المعلمين.
- تشجيع المنافسة الشريفة بين المعلمين للتصعيد من مستوى الأداء لديهم.
- رفع التقارير والمقترحات لمدير المدرسة بشأن تطوير العمل والتصعيد من مستوى الأداء.
- تشجيع المعلمين على المبادرة وتقديم الحوافز لهم.
- تحفيز المعلمين على الاشتراك في النشاطات المدرسية المختلفة.
- تزويد المعلمين بالتعليمات والإرشادات الواضحة بواسطة نشرات أو أدلة مكتوبة.
- تشجيع المعلمين على المساهمة في خدمة البيئة المحلية والمناسبات الوطنية والدينية عن طريق تقديم نشاطات متميزة ومبتكرة.
- التخطيط للمشاركة في معارض المدرسة وتقديم أقصى ما يمكن تقديمه من أعمال في مجال التخصص.
- حضور الندوات والمؤتمرات داخل الوطن وخارجه للتزود بكل جديد والاستفادة من ذلك بتزويد المعلمين بذلك[٢٢].
- حث المعلمين على تزويد مكتبة المدرسة بكل ما يخص مادة التخصص من مجالات وكتب ونشرات ومقالات.
- الإطلاع المستمر على ما يستحدث من وسائل تعليمية ذات علاقة بمادة التخصص والكتابة للإدارة المدرسية للاستفادة منها.
- الإطلاع الدائم على خطط التحضير اليومية للمعلمين وتقديم الملاحظات المفيدة.
- التأكد من سلامة تحقيق الأهداف السلوكية الموضوعية في الخطة اليومية.
- حث المعلمين على التنويع في النشاطات وطرق تقويم التلاميذ.

- تشجيع المعلمين على العدالة في النشاطات وطرق تقويم التلاميذ.
- تشجيع المعلمين على العدالة في المعاملة بين التلاميذ وملاحظة الفروق الفردية بينهم.
- خلق جو ودي أخوي بينه وبين المعلمين وعدم التعالي عليهم.
- خلق علاقة جيدة قائمة على الاحترام والثقة بينه وبين رؤسائه.
- زرع الثقة في النفس لدى كل معلم، وبناء قاعدة جيدة قائمة على الثقة المتبادلة بينه وبين المعلمين.

□

مراجع البحث وهوامشه

(١) جمال أبو الوفا، سلامه عبد العظيم : الإشراف التربوي في ضوء تحديات العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص٣-٤.

(٢) ثناء الدويكات : أهمية مرحلة رياض الأطفال، https://mawdoo3.com, 2018,PP.1-2.

(٣) موضي فهد النعيم : الإشراف التربوي – مفهومه، نشأته، تطوره، مستقبله، الإدارة العامة للإشراف التربوي، الرياض، ٢٠٠٠، ص ص٢٤-٢٥.

(٤) وزارة التربية والتعليم : تطور التعليم في مملكة البحرين، إدارة التوثيق التربوي، مملكة البحرين، ٢٠٠١، ص ص٢٧-٢٨.

(٥) عبدالعزيز سليمان الحازمي : مجالات الإشراف التربوي لتنفيذ السياسات التعليمية، وزارة التربية والتعليم، مجلة التربية، ع٣، البحرين، ٢٠٠١، ص ص١٠١-١٠٢.

(٦) فهد إبراهيم الحبيب : التوجه والإشراف التربوي في دول الخليج العربية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ٢٠١١، ص ص٨٧-٨٨.

(٧) يسري أحمد الحداد ك الإشراف التربوي بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء التقويم التربوي التكويني في دولة البحرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البحرين، ٢٠١٢، ص ص٥٢-٥٣.

(٨) ليلى محمد الدويغر : واقع الإشراف التربوي، المجلة التربوية، ج٣٠، الدوحة، ٢٠١٠، ص ص٩٦-٩٧.

(٩) محمد الحسن المفيدي : نحو إشراف تربوي أفضل، مكتبة الرشيد للنشر، الرياض، ٢٠١١، ص ص٩٢-٩٣.

(١٠) نور الدين ساسي : الإشراف التربوي إستراتيجية فاعلة التطوير وتجويد التعليم، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين، ٢٠٠٤، ص ص٢٣-٢٤.

(١١) عبد العزيز سلمان الحازمي : التطلعات المستقبلية للإشراف التربوي في البحرين، مجلة التربية، ع١، وزارة التربية والتعليم، البحرين، ٢٠١٠، ص ص٧٢-٧٣.

(12) M. Berman Lousie : Supervison Staff Development and Leadership, Clarles E. Merrill, OHIH, 2013, PP. 66-67.

(١٣) زوقان عبيدات : تطوير برنامج الإشراف التربوي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ص١٢٧-١٢٨.

(١٤) شوكت العامري : تطور الإشراف التربوي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ص١٥٥-١٥٦.

(15) Robert Goldhammer : Clinical Supervision Special Method for the Supervision of Teachers, Havper, K. Row, New York, 2012, PP. 99-100.

(١٦) عبد الرحمن إسماعيل كاظم : مهام المشرف التربوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ص١١٥-١١٦.

(١٧) عبد الرحيم قواسمة : واقع الإشراف التربوي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ص١٨٦-١٨٧.

(18) T.J. Sergiovnni : Emerging Patterns of Supervision, Human Perspectives, McGraw-Hill Book Company, New York, 2016, PP. 87-88.

(١٩) علي بركات : التعليم المستمر والتثقفي الذاتي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص١٢٧-١٢٨.

(٢٠) مروان عبد الرازق : الإشراف التربوي، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص٢٢٦-٢٢٧.

(٢١) محمود أحمد المساد : الإشراف التربوي الحديث – الواقع والطموح، دار الأمل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ص٢١٦-٢١٧.

(٢٢) يعقوب نشوان : الإدارة والإشراف التربوي بين النظرية والتطبيق، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ص٢٣٦-٢٣٧.